ملحق (٥)

مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الوزراء

الرقم: ن ر أ/١٢/٠٢/٠٦١
التاريخ: ٢٨ فبراير ٢٠١٢م

معالي علي بن صالح الصالح المؤقر
رئيس اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير
اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى خطابكم رقم ١٨ ص ل م ق المؤرخ في ١١ يناير ٢٠١٢م، وخطابكم رقم رقم ٢٣ ص ل م ق المؤرخ في ٢ فبراير ٢٠١٢م، المتضمنان بعض الإستفسارات حيال تنفيذ التوصية ١٧٢٠ من تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والمتعلقة بمراجعة جميع أحكام الإدانة الصادرة عن محاكم السلامة الوطنية.

يطيب لي الإفادة إنه تم الإعلان عن تشكيل اللجنة المعنية بمراجعة الأحكام في شهر يناير ٢٠١٢م من ثلاثة من السادة القضاة المدنيين، وانتهت اللجنة من أعمالها في ٢٥ فبراير ٢٠١٢م، وقد قام معالي نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز بموافاتنا بخطاب رقم ر ت م ق /٢٤ / ٢٠١٢م، بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٢م، متضمناً نتيجة عمل اللجنة بالنسبة لتنفيذ التوصية رقم ١٧٢٠.

وعليه، يسرني أن أرفق طيه نسخة من الخطاب بشأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية المشار إليها أعلاه.

وتفضلوا بقبول خالص تحياتي وتقديري ،،،

محمد بن مبارك آل خليفة
نائب رئيس مجلس الوزراء

Kingdom of Bahrain
Deputy Prime Minister

Translation of letter no: N.R.A 061/2/12
Date: 28/02/12

Further to your letters of 11 January 2012 and 2 February 2012 concerning implementing BICI rec 1720 on reviewing all convictions and sentences rendered by the National Safety Courts, I am pleased to inform you that a committee has been formed to review cases last January comprising 3 civil judges. This committee completed its work on 25 February 2012. I received a letter from H. E the Deputy Head of the Supreme Judicial Council and Head of the Cassation Court, dated 27 February 2012, highlighting the committee's outcome regarding implementing rec 1720.

Accordingly, it gives me pleasure to enclose a copy of the aforementioned letter.

Kingdom of Bahrain
The Supreme Judicial Council
Office of the President

مملكة البحرين
المجلس الأعلى للقضاء
مكتب الرئيس

رقم الكتاب : رئ م ق / ٢٤ / ٢٠١٢م
التاريخ : ٥ ربيع الثاني ١٤٣٣هـ
الموافق : ٢٧ فبراير ٢٠١٢م

صاحب السمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة الموقر
نائب رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي إبلاغ سموكم بأن المجلس الأعلى للقضاء قد أتم الأمور الآتية:

١- إنشاء محاكم متخصصة لنظر دعاوى التعويضات عن الأحداث التي مرت بها المملكة العام الماضي.

٢- قامت اللجنة المكلفة بمراجعة الأحكام الصادر بالإدانة من محاكم السلامة الوطنية والغير القابلة للطعن فيها من حيث مراعاة المبادئ الأساسية بالمحاكمة العادلة بما في ذلك الاستعانة بمحام وتحقيق مبدأ مشروعية الدليل وكذا الأحكام الصادرة بالإدانة و الغير القابلة للطعن فيها والخاصة بجرائم تتعلق بحرية التعبير السياسي والتي لا تتضمن تحريضا على العنف من حيث العقوبات الصادرة فيها.

وخلصت اللجنة المذكورة في تقريرها النهائي إلى حصر جميع الأحكام الصادرة من المحاكم السلامة الوطنية وعددها ١٦٥ حكماً وإجمالي عدد المحكومين فيها ٥٠٢ محكوم وتبين اللجنة إن عدد الأحكام التي تم الطعن عليها هو ١٣٥ حكماً تجري مراجعها أما محاكم القضاء العادي المختصة تبعاً للقانون.

وأخذت اللجنة علماً بأن عدد القضايا التي حولت بعد انتهاء حالة السلامة الوطنية من النيابة العسكرية إلى النيابة العامة ١٦٢٢ قضية حفظت منها النيابة العامة ١١٨٥ قضية كما قامت النيابة العامة بإسقاط التهم المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وعددها ٣٣٤ تهمة.

Kingdom of Bahrain
The Supreme Judicial Council
Office of the President

مملكة البحرين
المجلس الأعلى للقضاء
مكتب الرئيس

وفي إطار الحرص على التنفيذ الكامل للتوصية ١٧٢٠ من تقرير لجنة تقصي الحقائق فقد تم حصر عدد ٣٠ قضية لم يتم الطعن عليها أمام القضاء العادي، وقد قامت اللجنة بمراجعة هذه الأحكام طبقاً للقواعد الدستورية والقانونية والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان وخاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في مواده أرقام ٦ و ١٩ و ٢٠ والتي تتعلق بالحق في المحاكمة العادلة وحرية الرأي والتعبير والتجمع.

ورغبة في تفعيل مبدأ المساواة في العدالة الجنائية، فقد استهدت اللجنة فيما انتهت إليه من توصيات بإعلان حضرة صاحب الجلالة في قضايا مماثلة بعدم ملاحقة عن المساس بالذات الملكية. وكذلك إسقاط النيابة العامة للتهم المتعلقة بحرية التعبير.

وخلصت اللجنة في ضوء ما تقدم، وبعد مراجعة القضايا المذكورة إلى التوصية في ثلاثين قضية بما يلي: إسقاط التهم واستبعادها من صحيفة الاسبقيات بالنسبة إلى خمسة متهمين، والاكتفاء بالعقوبة المنفذة فقط بالنسبة إلى ستة متهمين، وإسقاط التهمة فقط من صحيفة الاسبقيات بالنسبة إلى ٢ متهمين.

٣- شارف المجلس الأعلى للقضاء على إنهاء إجراءات تعيين مستشار لفريق المحققين الوطنيين المعني بالتحقيق في الادعاءات بحصول انتهاكات خلال الفترة الماضية.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،،

خليفة بن راشد بن عبدالله آل خليفة
نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء
رئيس محكمة التمييز